مواطنون في كربلاء ينتقدون سيارات النوّاب المصفّحة ونائب يعدّها ضروريّة

□ كربلاء / المدى

أبدى مواطنون امتعاضهم من إقرار مجلس النواب تخصيصات تصل إلى ٦٠٠ مليون دولار لشراء سيارات مصفحة للبرلمانيين، مشيرين إلى أنهم انتخبوا النواب لحماية الشعب وليس للإثراء وحماية أنفسهم.

وفيما دعا المواطنون أعضاء مجلس النواب إلى أن يواجهوا الموت كما يواجهونه هم في جميع الأوقات والأماكن، انتقد ممثل المرجعية الدينية في كربلاء مثل هذا الأمر، عادا إياه غير المقبول، في حين اعتبره أحد أعضاء مجلس النواب "أمرا صحيحا لكون النائب معرضا للاغتيال في أية لحظة وأن الأموال التي تم تخصيصها كانت من ميزانية مجلس النواب وليس من الميزانيات الأخرى".

المواطن سمير حسين وصف الأمر بـ"المضحك المبكي، وقد أثبت أعضاء مجلس النواب خطأنا بانتخابهم، وثبت أن التجربة الديمقراطية تعني تعيين شخصيات من أجل الانتفاع بالامتيازات على حساب امتيازاتنا وإنهم غير مؤهلين لقيادة البلاد"، على حد قوله.

وأضاف في حديثه لـ"المدى"، أنه "منذ أن بدأ مجلس النواب عمله في الدورة الأولى ونحن نسمع الحديث عن الامتيازات للنواب من سيارات ورواتب عالية وحمايات وقطع أراض سكنية وتعيينات".

وتابع القول: "في حين يزداد المواطن ألما ويزداد وضعه سوءا وفقرا ولم تتحسن حالته على الإطلاق لأن أي تحسن يحصل يقتل في مهده والسبب هو انتفاع أعضاء مجلس النواب بما يدر عليهم الوضع الجديد"، بحسب تعبيره.

أما المواطنة أم محاسن فقالت لـ"المدى": أن "النواب يريدوننا أن نغض الأصابع على كل ما حدث في العراق"، مشيرة إلى أن مثل هذه التخصيصات يمكن لها أن تبني آلاف البيوت واطئة الكلفة للأرامل والأيتام. ذكرت أنها تابعت جلسة التصويت على الميزانية من خلال الفضائيات وأصابها العجب من رفض مجلس النواب التصويت على مشاريع إسكان الفقراء، عادة ذلك بأنه "يعني بما لا يقبل الشك أنهم غير معنيين بالشعب العراقي وأن البحث عن الملذات والمكاسب هو كل همهم، ويريدون الخروج بغنيمة كبيرة تحقق لهم أعلى الإيرادات بعد انتهاء الدورة الانتخابية البالغة أربع سنوات"، على حد تعبيرها.

المواطن جبار العنزي قال بتهكم: إن "التاريخ لا يسجل للشعب أفعاله بل يسجل للمسؤولين والحكام، لأن الشعب معروف بمواقفه وهي أنه دائما يسعى للعمل ولكن التاريخ مختص بالمسؤولين وأفعالهم"، بحسب رأيه.

وأضاف في حديثه لـ"المدى" أن على "الشعب أن يسجل موقفا ضد المسؤولين ونقول لهم أفعلوا ما شئتم فقد تعلمنا أن نصنع آلامنا لتفرحوا وترتاحوا"، إلا أنه عاد ليقول: "ربما الشعب العراقي هو الوحيد الذي يعمل من أجل مسؤوليه، لذلك أخذنا نتراجع عن ركب التطور والمسؤولون هم الوحيدون الذين يعملون لصالح أنفسهم وهذه معادلة أثبتتها قرارات السيارات المصفحة"، على حد قوله.

وانتقد ممثل المرجعية الدينية في كربلاء السيد احمد الصافي بشدة في خطبة الجمعة الأخيرة ما خصصه مجلس النواب لشراء سيارة مصفحة لكل نائب، وقال الصافي: إن من أوليات المسؤولين هي الحفاظ على حياة المواطنين أولا وليس حياة المسؤولين.

ولفت الصافي إلى أنه "إذا كانت المسؤولية هي الحفاظ على أرواح المسؤولين فقط فكان على مجلس النواب إصدار قانون يتيح شراء سيارة مصفحة لكل مواطن لأن الاعتداءات الإرهابية تطال المواطنين كل يوم". وتابع القول: إن عمل عضو مجلس النواب هو خدمة المواطنين وليس التفكير بنفسه فقط، لافتا إلى أنه "بالمصادفة في الوقت الذي صوت فيه مجلس النواب على قرار السيارات المصفحة، كانت إحدى الفضائيات تعرض تقريرا مصورا عن وجود أكثر من ٢٠٠ قرية في واسط بلا ماء صالح للشرب، وهذا ينطبق على مدن وقرى عديدة في العراق".

إلا إن عضوا في مجلس النواب طلب عدم ذكر اسمه، قال لـ"المدى": إن تخصيصات هذه الأموال من ميزانية مجلس النواب وليس من أية ميزانية أخرى، على حد قوله. وأضاف إن عضو مجلس النواب لكي يعمل لصالح الشعب فعليه أن يؤمن على حياته، منتقدا الدعوات التي "تعترض على شراء سيارة مصفحة للنواب، ولم تنتقد السيارات المصفحة للوزراء"، مبينا أن "النائب أيضا بدرجة وزير وعلى الجميع إما أن يكونوا سواسية أو لا أحد ينتقد فئة دون فئة أخرى"، مؤكدا أن "من حق النائب أن يكون في وضع آمن لكي عمل لخدمة الناس" بحسب رأيه.

يحدث في العراق فقط

■ أحمد حسين

بيوت الصفيح والمصفحات

لا ضير أن يهتم السياسيون والشخصيات البارزة بأمنهم وسلامتهم الشخصية، إذ أن حق البقاء على قيد الحياة من أقدس الحقوق، لكن بالمقابل يجب أن لا يأتي هذا الحق لأشخاص معدودين على حساب حقوق أكثر من ٣٢ مليون عراقي، ومن جيوب هؤلاء الملايين. وبالرغم من أن النائب الذي يخشى ذكره اسمه في التقرير المنشور في هذه الصفحة يقول أن أموال هذه المصفحات من ميزانية مجلس النواب وليس من الميزانيات الأخرى، فان السيد النائب لم يبين لنا ما هو مصدر ميزانية وتخصيصات مجلس النواب، هل هو مصدر من جيوب السادة النواب أم هي جزء من إيرادات النفط العراقي؟.

تكاليف شراء المصفحات وبحسب التقرير تزيد على ٦٠٠ مليون دولار، وهو مبلغ قد لا يعرف العديد من المواطنين المنشغلين بنحت الصخر لتأمين قوت يومهم، لا يعرفون أن النصف مليار دولار هذا يكفي لبناء مجمع سكني في كل محافظة من محافظات العراق يضم ما لا يقل عن ١٠٠٠ وحدة سكنية وبخدمات متكاملة، بإمكان هذه الوحدات السكنية أن تنتشل آلاف العوائل التي تسكن بيوت الصفيح في قلب العاصمة والمحافظات الأخرى.

كذلك يمثل مبلغ الـ٦٠٠ مليون دولار منحة مهمة وكبيرة للقطاع الصحي الذي تعاني مؤسساته من تردي الخدمات ونقص في الأدوية والعلاجات والمعدات الطبية، فضلا عن القدرة الاستيعابية السريرية، وفي الصفحة هذه ثمة تقرير عن الواقع المأساوي لمستشفى الزهراء العام والذي أنعكس على مراجعيها من أهالي محافظة واسط، هذه المحافظة التي تسمى (سلة خبز العراق) إلا أنها سلة تعاني من هزال صحي لا تنفع المصفحات في علاجه.

بالإمكان أيضا استثمار مبلغ شراء المصفحات في تحسين شبكة الطاقة الكهربائية حتى وإن اقتصر ذلك على محافظة واحدة أو مدينة بل وحتى منطقة سكنية واحدة في بغداد أو أية محافظة أخرى، على الأقل سيتمكن النواب حينها من القول أنهم قدموا شيء. وليس بعيدا عن الـ٦٠٠ مليون دولار ثمة واقع مؤلم تعيشه شريحة واسعة من العراقيين وهم الأيتام والأرامل، هذه الشريحة التي فقدت معيلها لأنه لا يستقل سيارة مصفحة تحميه أثناء ذهابه وإيابه من وإلى عمله، ولا ننسى أن عدداً غير قليل من معيلي هذه العوائل المنكوبة كانوا بلا عمل ثابت، فمنهم عامل البناء الذي راح ضحية سيارة مفخخة يقودها مجنون لم يجد غير مساطر العمل مسرحا لعملياته، ومنهم أيضا الباعة المتجولون والموظفون البسطاء وغير ذلك.

كنا نتمنى على مجلس النواب الذي ليس لنا عليه سوى التمني منذ ثمان سنوات، وخاصة أن إقرار صفقة المصفحات تزامن مع خميس دموي بكل ما تحمله الكلمة من معنى، أقول كنا نمني النفس أن يتصدر أمن المواطنين وسلامتهم سلم أولويات جلسات البرلمان واهتمام أعضائه، لا أن ينصب اهتمامهم على حجم الأموال المطلوبة لشراء سيارات مصفحة تمنع عنهم نظرات حسد سكنة بيوت الصفيح.

مستشفى الزهراء في الكوت يثير غضب المواطنين

□ واسط / المدى

يثير سوء الخدمات ونقص الأجهزة الطبية في مستشفى الزهراء العام، الأشهر والأكبر بمحافظة واسط ردود أفعال متباينة من قبل المواطنين، فالبعض منهم انتقد واقع حال المستشفى فيما أعرب آخرون عن امتعاضهم الشديد من ذلك.

ونقلت الوكالة "الإخبارية" للأنباء عن المواطنة أم أحمد قولها: "أصيب طفلي بخلل في الدماغ أثناء وجوده في المستشفى نتيجة لقلة الأوكسجين".

وأشارت إلى أن "المريض يضطر إلى الانتظار لأكثر من ثماني ساعات أحيانا ليحين دوره للعلاج بجهاز التبخير الكهربائي الذي لا يتوفر سوى اثنان منه في المستشفى، الأول عاطل والآخر لا يعمل"، متسائلة "هل جهاز واحد يكفي لعلاج أكثر من ثمانين طفلاً يومياً". فيما زعمت أم مهند أن أحد الأطباء المشرفين على علاج ابنها البالغ من العمر سنتين والراقد في المستشفى طلب محراراً طبياً لقياس درجة حرارته، مبينة أنها "اشترت محرارا بألف دينار وأهدته إلى ردهة الأطفال بالمستشفى"، وأردفت "من غير المعقول أن مستشفى كبيرا كهذا يفتقر إلى محرار بسيط". وافتتحت مستشفى الزهراء العام في الكوت عام ١٩٨٤ وهي واحدة من أكبر المستشفيات في المحافظة وتحتوي على الاختصاصات الطبية كافة وتضم ٤٥٠ سريراً، في حين يصل عدد العاملين فيه إلى ١١٠٠.

من جانبه قال رئيس قسم الأطفال في المستشفى الدكتور ماجد علي: إن الأطفال كانوا يهربون من الطابق السادس المخصص له بسبب الأجواء التي تثير رعبهم.

ولفت إلى أن محطة الاستراحة الموجودة في الطابق السادس "تم تحويلها إلى صالة ألعاب وتوزعت على جدرانها رسوم شخصيات كارتونية لتكون مريحة للطفل الذي عادة ما يضجر ويشعر بالملل خلال فترة انتظار إجراء الكشف وتلقي العلاج، لذلك أصبح الطفل المريض لا يرغب بمغادرة المستشفى لتمتعه بهذه الألعاب"، بحسب ما ذكر.

ونوه الدكتور علي بأن بعض ذوي الأطفال المرضى لا يحبذون طعام المستشفى بسبب الأواني التي يقدم بها خوفاً من الأمراض المعدية، مبينا أنه وبسبب ذلك أصبح الطعام يقدم بالأوعية البلاستيكية ذات الاستخدام لمرة واحدة، إضافة إلى تحسين نوعية الطعام، مشيرا إلى أن المستشفى بصدد التعاقد مع شركات لتغذية المرضى.

أما المريضة الراقدة في المستشفى لقاء، فقد علقت قائلة: "حالتي كانت طارئة وتطلب تدخلاً طبياً أو جراحياً عاجلاً لكنني اضطررت إلى الانتظار لساعات طويلة ولم يأت طبيب لمعاينتي"، على حد قولها. وألمح بالقول: "لو كنت من معارف أو إحدى قريبات الأطباء أو الكادر التمريضي فهل سأنتظر طويلاً هكذا"، عادة هذه الحالة بأنها إحدى علامات الإهمال في المستشفى حيث تدهورت حالتها بسبب عدم تداركها في الوقت المناسب مما تسبب بحصول غرغرينا في أمعائها.

المديرية العامة لتوزيع كهرباء الفرات الأوسط

إعـــلان / المناقصة ت/ ١/ ٢٠١٢

التبويب الحسابي: (الميزانية التشغيلية/ مشروع غير)

تجهيز (تجهيز قابلو نحاس ١ x ٤٠٠ ملم٢ ٣٣ ك.ف)

تعلن المديرية العامة لتوزيع كهرباء الفرات الأوسط إحدى تشكيلات وزارة الكهرباء عن الحاجة الى تجهيز (قابلو نحاس ١ x ٤٠٠ ملم٢ ٣٣ ك.ف وبكمية ٢٤٦٠ متر). فعلى الراغبين بالاشتراك بالمناقصة من أصحاب الشركات والمكاتب المجازة رسميا مراجعة مقر المديرية الكائن في مدينة الحلة/ شارع ١٠ للحصول على الشروط التجارية والمواصفات الفنية لقاء مبلغ قدره (٢٥،٠٠٠) فقط خمسون الف دينار غير قابل للرد (وحسب التعليمات النافذة) يسلم الى أمانة الصندوق في المديرية. مستصحبين معهم الوثائق المطلوبة مع تخويل رسمي، على ان يقدم العطاء بظرفين منفصلين يتضمن احدهما العطاء الفني ويتضمن الظرف الآخر العطاء التجاري يكتب عليها اسم المديرية ورقم المناقصة وتاريخ الغلق واسم مقدم العطاء الى صندوق العطاءات في هذه المديرية على ان يكون مبلغ التأمينات الأولية ١٪ من مبلغ العطاء على شكل صك مصدق او خطاب ضمان – ساري المفعول لمدة ٢٨ يوم بعد انتهاء فترة نفاذية العطاء البالغة ثلاثة أشهر بعد غلق المناقصة مقدم من احد المصارف المعتمدة. حيث سيتم اعتماد المعادلة (LME) لاحتساب سعر النحاس وحسب (بورصة لندن وبالدولار) وبما يعادلها بالدينار العراقي. علما ان آخر موعد لشراء وثائق المناقصة هو الساعة العاشرة من يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٢/٣/١٣ وان آخر موعد لتقديم العطاءات هو الساعة الثانية عشر ظهرا من نفس اليوم إلا إذا وافق آخر يوم لتقديم العطاءات عطلة رسمية فبذلك يؤجل لليوم التالي. وسوف يتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور الإعلان ورسم الطابع المالي والهندسي وأي اجور مترتبة أخرى وسوف تهمل العطاءات الغير مستوفية للشروط والمواصفات الفنية المعتمدة والمديرية غير ملزمة بقبول اوطأ الأسعار وستعقد المديرية مؤتمر في يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٢/٣/٦ للإجابة على استفساراتكم.

البريد الالكتروني:- (1) 33-itDept.Mgr@Moelc.gov.iq (2) / mphuratdist@gmail.com

المدير العام

مجلس النواب العراقي

إعـــلان مناقصة رقم (٢٠١٢/٥)

تأهيل البوابات الامامية والخلفية لمجس النواب

يمكن الحصول على المواصفات الفنية عنها من قسم المشتريات في الدائرة المالية في مجلس النواب لقاء مبلغ (٥٠،٠٠٠) خمسون الف دينار غير قابل للرد. فعلى الشركات المتخصصة وذات الخبرة في هذا المجال الراغبة بالاشتراك في المناقصة تقديم عطاءاتها في موعد أقصاه نهاية الدوام الرسمي ليوم الاثنين ٢٠١٢/٣/١٩.

المستمسكات والشروط المطلوبة:

١- شهادة تأسيس الشركة من مسجل الشركات في وزارة التجارة (بالنسبة للشركات المسجلة في إقليم كردستان يتوجب عليها إبراز ما يثبت تأشير تسجيل الشركة في مسجل الشركات في بغداد).
٢- تقديم براءة ذمة نافذة صادرة من دائرة الضريبة المختصة.
٣- تقديم تأمينات أولية بقيمة (١٪) من قيمة العطاء على شكل صك مصرفي مصدق او خطاب ضمان من مصرف عراقي معتمد.
٤- إرفاق وصل شراء المناقصة عند تقديم العطاء.
٥- تحديد مدة نفاذية العطاء بما لا يقل عن أربعة أشهر من تاريخ المناقصة.
٦- تحديد فترة التجهيز.
٧- التسعيرة تكون بالدينار العراقي.
٨- يتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور النشر والإعلان.
٩- تقديم قائمة بالأعمال المماثلة.

الملاحظات:

١- تهمل العطاءات غير المستوفية للمستمسكات المطلوبة.
٢- الدائرة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات.
٣- يقدم عرضين منفصلين، عرض تجاري مسعر مغلق وعرض فني غير مسعر مغلق.
٤- اذا صادف يوم غلق المناقصة عطلة رسمية فيكون موعد الغلق في يوم الدوام الرسمي الذي يلي يوم او ايام العطلة.
٥- للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على هاتف قسم المشتريات (٠٧٩٠١١١٣٣٤٠).

قسم المشتريات

الدائرة المالية

فقـــدان

فقدت الهويات الصادرة من اللجنة البارالمبية الوطنية العراقية بالأسماء:-

١- فاضل طه ياسين.
٢- حاتم نصرت صبيح.

يرجى من يعثر عليها تسليمها لجهة الإصدار.

جمهورية العراق / مجلس النواب
هيئة دعاوى الملكية - دائرة منطقة بغداد
فرع الهيئة/ الكرخ - اللجنة القضائية الثالثة
العدد: ٤٨١٥٠٤
التاريخ: ٢٠١٢/٢/٢٢

إلى/ الشخص الثالث (عبد الحسين محمد علي اسد)

م/ إعـــلان تبليـــغ

لإقامة المدعي (وليد حسين جواد السهيل) الدعوى المرقمة (٤٨١٥٠٤) أمام اللجنة القضائية الثالثة في الكرخ الذي ادعى فيه ان العقار المرقم (٣٤٣٨/٢ م٢٠ الداودي) يعود له وللمجهولية محل إقامتك وحسب شرح القائم بالتبليغ. اقتضى تبليغك بصحيفتين محليتين يوميتين على موعد المرافعة الموافق (٢٠١٢/٣/٢٦م) الساعة التاسعة صباحا وفي حالة عدم حضورك او وكيل عنك سوف تجري المرافعة بحقك غيابيا وعلنا وفق الأصول.

القاضي عبد الحسين محسن جبار العيساوي
رئيس اللجنة القضائية الثالثة - فرع الهيئة/ الكرخ
٢٠١٢/٢/٢٢ م

جمهورية العراق / مجلس النواب
هيئة دعاوى الملكية - دائرة منطقة بغداد
فرع الهيئة/ الكرخ - اللجنة القضائية الثالثة
العدد: ٤٨١٥٠٣
التاريخ: ٢٠١٢/٢/٢٢

إلى/ الشخص الثالث (إبراهيم محمد حميد)

م/ إعـــلان تبليـــغ

لإقامة المدعي (وليد حسين جواد السهيل) الدعوى المرقمة (٤٨١٥٠٣) أمام اللجنة القضائية الثالثة في الكرخ الذي ادعى فيه ان العقار المرقم (٣٤١٤/٢ م٢٠ الداودي) يعود له وللمجهولية محل إقامتك وحسب شرح القائم بالتبليغ. اقتضى تبليغك بصحيفتين محليتين يوميتين على موعد المرافعة الموافق (٢٠١٢/٣/٢٦م) الساعة التاسعة صباحا وفي حالة عدم حضورك او وكيل عنك سوف تجري المرافعة بحقك غيابيا وعلنا وفق الأصول.

القاضي عبد الحسين محسن جبار العيساوي
رئيس اللجنة القضائية الثالثة - فرع الهيئة/ الكرخ
٢٠١٢/٢/٢٢ م